وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

كلية التربية الأساسية-حديثة

قسم التاريخ

**اسم التدريسي : علي احمد مهنا**

**الدرجة العلمية : الدكتوراه**

**المادة : قضايا ومشكلات عربية معاصرة**

**اسم المحاضرة : المساومات الفرسية – التركية على الاسكندرونة**

**Lecture Name: French bargaining - Turkish on Alexandrun**

**المحاضرة الثانية**

## ب – المساومات الفرسية – التركية على الاسكندرونة

### 1- بدايات المشكلة

كانت بعض الفصائل العسكرية الفرنسية قد اتخدت لها مواقع في منطقة الاسكندرونة منذ تشرين الثاني ١٩١٨ ، وأخدت هذه القوات تواصل تأكيد وجودها العسكري في مناطق جنوب الأناضول، لاسيما بعد اتفاق ١٥ أيلول 1919 المشار اليه. فأستولت على منطقة أدنة وعلى مرسين وكاننا بيد بريطانيا . وتقدمت حتى ماردين غير أن القوات التركية التابعة لحكومة أنقرة التي كان يرأسها مصطفى كمال عملت على مقاومة التوغل الفرنسي في جنوب الأناضول وتمكنت من ايقافه واضطرته الى الانسحاب عنها بعد فترة أسابيع من هدنة مودروس المعقودة في عام 1918.

### ٢ –اتفاقية لندن

توقف القتال بين الفرنسيين والأتراك بعد الهدنة التي عقدها الجانبان في آذار ١٩٢٠ وتمخض ذلك فيما بعد عن تسوية للعديد من الخلافات القائمة بينها ، وقد ادى ذلك إلى توقف المحاولات البسيطة التي تمت بين العرب والأتراك لمواجهة الاحتلال الفرنسي، والحقيقة أن وقف القتال بين الجانبين اذا جاء نتيجة موقف فرنسي املته الظروف الصعبة التي كانت تحيط بالوجود الفرنسي آنذاك فبالأضافة الى الموقفين العربي والتركي وأحتمال تعاونها ضد فرنسا، كانت الاخيرة تنظر بامتعاض للسياسة البريطانية الرامية إلى تكريس مصالحها ونفوذها على حساب المصالح الفرنسية. وفوق هذا وذاك فأن باريس شهدت تغييراً في القوى السياسية الحاكمة أن تسلم السلطة القوميون الذين أبدوا ميلاً للتوصل إلى اتفاق مع الاتراك الكماليين

وهناك من يضيف دوافع اخرى للموقف الفرنسي منها الرغبة في كسب ود تركيا وأبناءها على الحياد أزاء سياسة التدخل ضد البلاشفة في روسيا ، والسعي الى اقامة حاجز مناهض للبلاشفة في منطقة القفقاس، ثم التخفيف من الاشياء المالية الثقيلة التي ترتبت على بقاء الجيش الفرنسي في كليكيا الذي تعرض لهجمات متتالية من الجانب التركي. كما أن فرنسا كانت ترى في التفاهم مع تركيا ما يوفر لما فرض المحافظة على مصالحها التقليدية في تركيا وتطوير علاقاتها التجارية معها ، يضاف إلى ذلك كله رغبة فرنسا في التفرغ لمواجهة الثورات المحلية في سوريا وتأمين سيطرتها التامة على سوريا ولبنان. اما الجانب التركي فقد كان يرى في الاتفاق مع فرنسا فوائد جمة منها تصدع الجبهة الاستعمارية المناهضة للحركة الكمالية في تركيا وأن ايقاف القتال على جبهة حربية سيتيح المجال لتوحيد القوات التركية وارسالها إلى جبهات القتال في

الجانب الغربي ضد القوات اليونانية. أبدت الحكومة الفرنسية استعدادها للاتفاق مع الجانب التركي ، وتم لقاء وفدي الجانبين خلال انعقاد مؤتمر لندن للفترة شباط – آذار ١٩٢١، وقد ترأس وقد فرنسا وزير خارجيتها ، فيا ترأس نظيره التركي بكر سامي وقد بلاده، وقد أنصت المفاوضات الفرنسية – التركية إلى أبرام اتفاقية بين البلدين في ؟ - ١١ آذار ١٩٢١ نصت على سحب القوات الفرنسية من كليكيا وتسليمها للاتراك مقابل منح شركة فرنسية الاشراف على الخط الحديدي المار بهذه المنطقة والمتجه الى بغداد، أما لواء الاسكندرونة فقد بقي ضمن الأراضي السورية الخاضعة للانتداب لكن حكومة (أنقرة ) حصلت على بعض التنازلات من فرنسا الصالح الأقلية التركية في اللواء ، فقد نصت الأتفاقية على أنشاء نظام اداري خاص في اللواء ومنح سكانه من الاتراك كل التسهيلات اللازمة لتنمية ثقافتهم وأستعمال اللغة التركية بصورة رسمية الى جانب اللغتين العربية والفرنسية.

## ٣-أتفاقية أنقرة:

عبرت - فرنسا عن رغبتها للدخول في مفاوضات جديدة وبعثت ممثلها ، فرانكلين بويون . رئيس هيئة لجنة الشؤون الخارجية إلى أنقرة للتفاوض مع الاتراك وقد تمخضت هذه المفاوضات عن عقد اتفاقية جديدة مع وزير خارجية تركيا يوسف سلمان في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١

تضمنت الأتفاقية ثلاثة عشر مادة كرست في معظمها لتسوية مشكلات الحدود والعلاقات بين الجانبين وقد تناولت المادتين السابعة والثامنة منها موضوع الاسكندرونة ان جاء في أولها ما يأتي: يوضع نظام أداري خاص لمنطقة الاسكندرونة فإن سكان هذه المنطقة الاتراك يتمتعون بكافة التسهيلات الضرورية الأنماء وزراعتهم وتكون للغة التركية في هذه المنطقة صفة رسمية . أما المادة الثامنة فقد أشرت خط الحدود التركية الذي ، يبتدأ من نقطة تنتخب فوق خليج أسكندرونة . أي أن تبعية الاسكندرونة للاراضي السورية مسألة مفروغ منها، فقد ثبت المادة العاشرة من المعاهدة موافقة و حكومة المجلس الوطني التركي الكبير . نقل أمتياز مدينتي بوزنتي ونصيبين وفروعها في ولاية أدنه إلى شركة فرنسيه تعينها الحكومة الفرنسية مع الحقوق والامتيازات كافه والمنافع الملحقه بالامتيازات ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار والتجاره ولم يتوقف الأمر عند حدود المعاهدة بل جاء ذلك غير دعوة رسمية وجهها وزير خارجية تركيا إلى الحكومة الفرنسية وضمنها استعداد حكومته ولأن تمنح شركة فرنسية اقتيات مناجم الحديد والكروم الفضه الموجودة في وادي خرشوط karashut لمدة ٩٩ سنة كما تضمن العرض التركي رغبه الحكومه التركيه بالاستفاده من التعاون مع الاساتذه الاخصائيين الفرنسيين في مدارسها المهنيه وطالب وزير الخارجية التركي ان يكون للسكان حق اتخاذ علم هاص يظهر عليه العلم التركي وان يتمتعوا بحريه استخدام ميناء الاسكندرونة وان تتم معاملتهم على مساواة مع سائر سكان المناطق أما فرنسا فقد عدت معاهدة انقره ظفراً دبلوماسياً لها أن أحبطت السياسة البريطانية في الشرق الادنى بتأييدها الحركة الكمالية، وايقاف الجيوش اليونانية عند حدها وهذا معناه تقلص النفوذ البريطاني وفي الوقت نفسه أنتقمت الحكومة الفرنسية لنفسها من عدم تعاون الحكومة البريطانية معها ووقوفها موقف المنتقد تجاه السياسة الفرنسية في حوض الراين حيث تركت بريطانيا فرسا وحدها لمجابهه الصعاب أمام المانيا كما انتقمت لنفسها أيضاً من موقف بريطانيا الموالي للامير فيصل في الشام بيها كانت فرنسا ترمي الى السيطرة على البلاد السورية كافة.

أن الاتفاق الفرنسي التركي ساعد مبدئيا على تقوية مركز فرنسا في الشرق الادنى بمعاضدتها الحركة الكمالية وأضعاف مركز بريطانيا في آسيا الصغرى وأستطاعت ان تتفرغ المقاومة الامير فيصل في الشام وكانت ترمي من وراء ذلك الى أن يخضع للسياسة الفرنسية والا فالحرب بينها وبينه.

## ٤-معاهدة لوزان

حضرت المؤتمر الدولي الذي عقد في لوزان بإيطاليا في عام ١٩٢١ وقد توصل المؤتمرون إلى توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تمور ١٩٢٣ أعترفت مادتها الثالثة بالمادة الثانية من التفاقية أنقره المتعلقة بالحدود. السورية التركية التي أبقت مقاطعة الاسكندرونة من الحدود السورية وتحت الانتداب الفرنسي

وبالاضافة الى ذلك جردت المادة (١٦) من معاهدة لوزان تركيا من أية سيادة أو حقوق سياسية أو حق المطالبة بالسيادة على الاراضي التي سلخت منها. ولكن معاهدة لوزان اكدت ما اقرته معاهده انقره حول تبعيه الاسكندرونه لسوريا وجددت تركيا من اي ادعاءات بالاراضي المجاوره.

## ٥-الاسكندرونه في ظل الاداره الفرنسيه:

لم تغير معاهدة أنقره من ارتباط الاسكندرونة بباقي الأراضي العربية السورية على الرغم ما تضمنته من تسهيلات للعنصر التركي الموجود في المنطقة وظلت الاسكندرونة تابعة ادارياً لحلب، على ان يمثل اللواء لنواب في مجلس دولة حلب التميلي ويعين في اللواء متصرف لادارته والى جانبه مندوب المفوض السامي الذي يمارس في الواقع صلاحيات الحاكم السياسي كافة واللواء ميزانية خاصة يحضرها التصرف ويعرضها على على اللواء، وبعد الموافقة عليها يعرضها على مندوب المفوض السامي قبل عرضها على مجلس الدولة التمثيلي في حلب

لكن السلطات الفرنسية وبالرغم من تبعية هذا اللواء لحلب ، عمدت منذ بداية تسلمها ادارة المنطقة على تكريس المصالح والتطلعات التركية في اللواء وعلى شتى المستويات اذا طبقت أدارة لا مركزية تخدم بالنهاية الاهداف الانفصالية التي كان يروج لها الرعايا الاتراك وطالما حدر منها السكان العرب الأصليون كما كشفت السياسة الفرنسية عن تفرقة واضحة في السياسة التعليمية لسكان اللواء حيث أبدت ميلاً وتشجيعاً واضحاً لتعليم الاتراك فيا كانت تنشط من عزيمة الشباب العرب وتدفعهم لمزاولة الحرف، كذلك الحال فيا يتعلق بالبعثات العلمية التي كانت حكراً على الاتراك في معظمها كما كان للاتراك خطهم الوافر في الوظائف الادارية والتعليمية على حساب حقوق العرب وفي الوقت الذي كانت تشجع فيه هذه السلطان النشاطات الاجتماعية والرياضية للمنتديات والجمعيات التركية ، كانت تعرقل مثل هذه النشاطات بالنسبة للعرب ، ولاقت الصحافة العربية بسبب السياسة الفرنسية صعوبات بالغة لمزاولة أعمالها فيما كانت الصحافة التركية تنعم بمجالات فرض واسعة للعمل وبات واضحاً الفوارق الطبقة بين العرب والاتراك .

## ٦ – أتفاقية الصداقة وحسن الجوار السورية التركية "

أتمت العلاقات الفرنسية – التركية بنوع من الهدوء لاسيما خلال السنتين التاليتين لمعاهدة أنقرة (٢١) تشرى الأول (١٩٢١) ان لم يظهر ما يذكر علاقة الطرفين سواء فيا يتعلق موضوع الحدود بشكل عام أو الاسكندرونة بشكل خاص وقد ذكر المعنيون أن هذا الهدوء يعود إلى الشمال تركيا بمشكلة الموصل وحرصهم في هذه الفترة على ضمان حياد الموقف الفرنسي تجاه المشكلة وهذا ما حصلوا عليه كما أن فرنسا في الوقت ذاته كانت ترغب في تطوير العلاقة مع تركيا وذلك لتردي علاقاتها مع بريطانيا وايطاليا لاختلاف وجهات النظر حول مناطق النفود ولاسيما مع ايطاليا التي كانت تطالب منطقة نفوذ خاصة بها في آسيا الصغرى

غير أن التحركات التركية ممثلة بنشاط العصابات التركية (الجتا) أخذت بالظهور بشكل واضح من اوائل عام ١٩٢٤ ولعل ذلك يعود الى عدد من الاعتبارات.

اولاها: ظهور تركيا بالقوة والمكانة الجديدة في الوسط الدولي بعد الانتصارات العسكرية التي حققتها ضد الخلفاء وقد تم عقد الصلح النهائي بين الجانبين في معاهده لوزان (٢٤) تمور (١٩٢٣)

ثانيهما : أن مؤتمر لوزان لم يحسم قضية الموصل لصالح تركيا وكان الاتجاه العام لتطور المفاوضات بسير وتطلعات الحكومة البريطانية ومصالحها في العراق عموماً والموصل بشكل خاص لما تضمه هذه الولاية من ثروة نفطية كبيرة كلفت بريطانيا جهداً دبلوماسياً واضحاً للاستئثار بها كما تبين لنا سالفاً .

ثالثهما : ان تركيا الكمالية لا تقتنع بتقسيم الحدود بينها وبين الاقاليم العربية ومن ر ضمها حدودها مع سورية، التي فرغ منها مؤتمر « لوزان » .اما على المستوى المحلي فأن الكماليين شددوا من نشاطهم على الحدود في الوقت نفسه الذي دعموا فيه أنصارهم في المناطق التي كانوا يسعون تضمها ومنها الاسكندرونة بالذات وتحريضهم على النشاط الانفصالي كما توضح في السابق كما أن الاتراك لم يكونوا غافلين عن دور المقاومة الوطنية والثورات العديدة التي أخذت تواجه أدارة الاحتلال الفرنسي عام ١٩٢٠ في سورية.أما فيما يتعلق بتعيين الحدود بين سورية وتركيا قد نصت المادة الثانية من اتفاقيه (٣٠) مايس ١٩٢٦) على تشكيل لجنة فرنسية – تركية خلال شهرين من تاريخ التنفيذ الاتفاقية تعيين الحدود وبالفعل باشرت اللجنة عملها وأتمت تخطيط الحدود بين الجانبين.

## تطور قضية الاسكندرونة بعد معاهدة ١٩٣٦

## ١ – وضع الاسكندرونة من خلال معاهدة ١٩٣٦ :

دخل الجانبان السوري والفرنسي في مفاوضات رسمية في عام ١٩٣٦ لعقد معاهدة تنظم فيها العلاقات الثنائية بعد أنهاء الانتداب الفرنسي وقد وفرت هذه المناسبة فرصة جديدة أمام الحكومة التركية للمطالبة بتعديل وضع لواء الاسكندرونة بحجة أن منح سورية الاستقلال يتطلب من فرنسا أعادة النظر في وضع اللواء ومنح سكانه الاتراك أستقلالهم أيضاً بأعتبارهم يمثلون الاكثرية بنظر الحكومة التركية .

ولجأت تركيا إلى أسلوبها السابق بتحريض السكان الاتراك في اللواء على النشاط الانفصالي وتقديم العرائض إلى المندوب السامي الفرنسي للمطالبة بفصل اللواء عن سورية وضمه الى تركيا غير ان هذا النشاط لم يؤثر على سير المفاوضات السورية الفرنسية الجارية في باريس بشأن المعاهدة، ذلك أن الحكومة التركية لم تكشف رسمياً عن موقفها أثناءسير المفاوضات. فقد نصت المادة الثالثة على ما يأتي : يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان كل التدابير بقصد أن تنقل إلى الحكومة السورية، يوم انتهاء الانتداب ، كل الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية في ما يخص سورية او بأسمها

و تضمت المراسلات الجارية بين الطرفين حول بعض مواد المعاهدة – ولاسيما المادة الثانية – أشارة الى أسم الاسكندرونة. فقد أشارت هذه المراسلات الى أمكانية استفادة الاسكندرونة من النظام الأداري والمالي المطلوب تطبيقه في جبل الدروز واللاذقيه.

## ٢ – الموقف التركي :

ظهر رد الفعل التركي سريعاً . بعد توقيع المعاهدة السورية الفرنسية في ٩ أيلول ١٩٣٦. ويمكن تحديد هذا الموقف بمستويين قبل عرض القضية على عصبة الأمم المتحدة الأول محلي وتمثل في محاولة التفاوض مع الجانب السوري من جهة ، ودعم النشاط الانفصالي في الاسكندرونة من جهة ثانية، أما المستوى الثاني فكان دولياً تمثل في المفاوضات التي أجرتها الحكومة التركية مع الحكومة الفرنسية.

على المستوى الأول سعت الحكومة التركية للاجتماع بالمسؤولين السوريين للوصول الى أتفاق بشأن مصير الاسكندرونة وقد جاء ذلك من خلال وساطة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي الذي كان في طريقه الى جنيف في أوائل أيلول ١٩٣٦ .وعليه فأن الوفد السوري لم يبد استعداداً واضحاً للدخول في مناقشة موضوع الاسكندرونة ، خلال حضور بعض الدعوات التي وجهها اليه الجانب التركي . وقد اكتفى بالتأكيد على الصداقة السورية التركية، وان الحكومة السورية ستحافظ على مصلحة الاتراك في لواء الاسكندرونة – وأعرب عن رغبته في النظر في الموضوع بند استلامه لزمام الحكم في الشام. لذا بات واضحاً لدى

الاتراك أن الوفد السوري كان يتجنب مناقشه موضوع الاسكندرونة أو أن يرتبط باي وعد التغيير الوضع الراهن في اللواء و لم يكن في وسع الوفد الدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة التركية وذلك الاسباب وجيهه أولاها أن الوفد يمثل نخبة من حزب الكتلة الوطنية السوري أوفدته الحكومة السورية لعقد معاهدة تحالف مع فرسا، ولم يكن يحمل الصفة الحكومية الرسمية بعد. وثانيها أن سورية لم يكن لها شخصية الدولة المستقلة بحكم الانتداب الفرنسي المفروض عليها، الأمر الذي يقتضي مفاوضة تركية بوساطة فرنسا المسؤولة عن سياسة سورية الخارجية بحكم مسؤولياتها الانتدابية وقد شجعت الحكومة التركية النشاط التركي في الاسكندرونة الذي . في جمعية سياسية أطلق عليها اسم « هاتاي، نسبة إلى الحيثين الذين أدعى الاتراك الانتساب اليهم. وقد لعبت هذه الجمعية دوراً واضحاً في التحريض على المصادمات التي حصلت بين العرب والاتراك في اللواء . كما كانت وراء المقاطعة التي اتخذها الاتراك لأنتخابات المجلس التأسيسي السوري التي جرت في هذه الفترة.